تم إدراجه على جدول أعمال جلسة 12 الجاري وإبلاغ سمو الرئيس به

استجواب العدساني يرفع درجة حرارة المجلس.. ويقسم النواب

كتب مصطفى كامل

مرزوق الغانم

رولا دشتي

سلطان الشمري

عبدالرحمن الجيران

عبدالكريم الكندري

عبدالله الطريجي

سعود الحريجي

خليل أبل

- الغانم: الأدوات الدستورية لن تشغلنا عن أداء عملنا.. ولم أتدخل في انتخابات اللجان البرلمانية
- دشتي: الاستجواب حق للنائب وسنتعامل معه وفق الأطر الدستورية
- الحريجي: الاستجواب «متعجل» ويعطل التنمية.. وإذا أردت أن تطاع فاطلب المستطاع
- الطريجي للمبارك: محاسبة رولا على «سقطاتها» قبل سقوط الحكومة
- أبل: فوجئت باستجواب العدساني للرئيس وسأقدم مساءلة لدشتي من 4 محاور
- الشمري: سنتصدى للاستجوابات التي تؤزم علاقة السلطتين ولا تخدم المصلحة العامة

رفع الاستجواب المفاجئ الذي قدمه النائب رياض العدساني حرارة الأجواء بين السلطتين بسرعة كبيرة وغير متوقعة، ولم يقف عند حد تقسيم النواب بين مؤيد ومعارض، بلا زاد عليها صفة «المصدوم»، حيث أعرب أكثر من نائب عن صدمتهم من الاستجواب الذي قدم بعد الافتتاح مباشرة لرئيس الحكومة بصفته، ووصفوا الاستجواب بالمتعجل والذي لا يخدم الصالح العام، فيما رآه البعض مستحقا، ويهدف إلى الإصلاح وليس التأزيم، وطالبوا سمو رئيس الوزراء بصعود المنصة.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انه تسلم اليوم (أمس) طلب الاستجواب المقدم من النائب رياض العدساني لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وقد تم ادراجه على جدول اعمال جلسة مجلس الامة القادمة في 12 شهر نوفمبر المقبل.

واضاف الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة انه اتبع الاجراءات الدستورية والقانونية بهذا الشأن حيث قام بابلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بطلب الاستجواب وفقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وتابع انه «في جلسة 12 نوفمبر المقبل لن تكتمل مدة الـ 14 يوما المقررة في اللائحة الداخلية لمجلس الامة لوجوب مناقشة الاستجواب لذلك فمن حق سمو رئيس مجلس الوزراء طلب تأجيل الاستجواب لمدة أسبوعين دون الرجوع الى المجلس وبعد ذلك أي قرار يتخذ يكون للمجلس».

وشدد الرئيس الغانم على ان استخدام أي عضو لادواته الدستورية لن يعيق او يؤثر او يعطل مجلس الامة ونوابه عن اداء أعمالهم.

وعن اجتماع مكتب مجلس الامة أفاد بانه تمت مناقشة عدد من الموضوعات منها الاستعداد لاجتماع رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي في يومي 24 و 25 شهر نوفمبر المقبل.

وذكر ان مكتب المجلس ناقش عمل لجنة الاولويات برئاسة النائب د.علي العمير وأيضا اجتمع برؤساء ومقرري اللجان المختلفة «واطلعت على العمل الجاري في كل اللجان البرلمانية» مؤكدا انه تلمس استعداد النواب وحماسهم منقطع النظير للعمل وتلبية طموحات المواطن وتحقيق الانجاز في دور الانعقاد الحالي.

ونفى الرئيس الغانم صحة ما أثاره أحد نواب مجلس الامة عن تدخله في انتخابات اللجان البرلمانية في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للمجلس يوم الثلاثاء الماضي مبينا أن «كل النواب فريق واحد وتجمعنا مصلحة الكويت».

من جانبها، أكدت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة د. رولا دشتي بعد تقديم النائب رياض العدساني لرئيس مجلس الوزراء «الاستجواب حق للنائب وسنتعامل معه وفق الاطر الدستورية».

بدوره، قال مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي ان مكتب المجلس تسلم استجواب رئيس الحكومة المقدم من النائب رياض العدساني وسوف يتعامل معه عاديا وطبيعيا لانه حق خالص للنائب ان يقدم الاستجواب.

وحول توقيت التقديم ذكر ما يهمنا الكويت اولا واخيرا لافتا انه عندما يفرغ المكان من الشخص المناط بع العمل فلا يتوقع وجود انجاز، لافتا إلى ان دور الانعقاد الحالي لم تمر منه غير جلسة واحدة وصاحب السمو الامير حث الجميع على التعاون ومع ذلك فوجئنا بالاخ رياض يقدم الاستجواب في اقل من 48 ساعة استعداد الحكومة للعمل وتعاونها مع فريق اولويات المجلس لانجاز القضية الاسكانية المحورية وتابع لا يجوز ان نتحدث خلال يومين من دور الانعقاد على خلل موجود منذ سنوات.

ووجه حديثه للنائب العدساني اذا اردت ان تطاع فامر بما يستطاع، مؤكدا ان السرعة والاستعجال في تقديم الاستجواب تؤدي الى تعطيل التنمية وكف اليد في الانجاز.

وحول تصريح النائب التميمي فيما يخص انتخاب اللجان البرلمانية قال الحريجي ان هذا خلل فاذا كان النائب يؤمن بحرية النواب في اختيارهم فما كان عليه ان يصرح بهذا التصريح، ورفض اتهام التميمي لرئيس المجلس واستنكر وجود الطائفية التي قال عنها.

واضاف الحريجي: الشيعة اخواننا وكلنا نعيش في وطن واحد مشيرا انه في المجلس المبطل السابق كانت هناك 10 لجان دائمة خمسة منها يترأسها الاخوان الشيعة والباقي اغلب مقرريها ايضا شيعة ولم يتكلم احد لان هذا استحقاق.

من جهته، قال النائب عبدالله الطريجي في تصريح له لقد حذرنا في أكثر من مناسبة رئيس مجلس الوزراء من تصرفات وتصريحات بعض أعضاء حكومته التي لا تصب في صالح الحكومة وإنما تستعجل في كتابة سيناريو نهايتها وسقوطها الذي سيكون مدويا، مضيفا: وهاهي وزيرة التنمية تقع في سقطة أكبر من سابقتها، فبعد الخطة التي تم تقديمها ضمن برنامج عمل الحكومة لمجلس الوزراء والتي لم تكن سوى كلام إنشائي ليس له أي صلة في الواقع ولا يمكن أن تكون خطة عمل اللهم إلا على الورق، فها هي تخون الشعب الكويتي وتتهم البعض منه بمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلي دونما أي مسوغ أو دليل سوى الطعن في أهل الكويت الذين شهد لهم القاصي والداني بالتفافهم حول الشرعية حتى في أصعب وأحلك الظروف إبان الغزو العراقي.

واردف الطريجي قائلا: اننا لايمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح لأي كان بالتشكيك بولاء الكويتيين لوطنهم كما فعلت الوزيرة في تقريرها الذي قدمته للحكومة حينما وصفته بانه ولاء وانتماء ضعيف ولا مسؤول.

وحذر من مغبة هذه الاتهامات التي ألقتها الوزيرة رولا جزافا دونما أي اعتبار للشعب الكويتي الذي ضحى بنفسه وبالغالي والنفيس من أجل كرامة وطنه والحفاظ على وحدته وتماسكه.

ونوه إلى انه يجب على رئيس الوزراء محاسبة الوزيرة على تعديها على أهل الكويت ورميهم زورا وبهتانا بما ليس فيهم والانتقاص من حبهم وولائهم للكويت الغالية وإن لم يفعل شيئا حيال ذلك فعلى جميع أعضاء مجلس الأمة الانتفاض لكرامة الشعب الكويتي الذي يمثلونه، ويحاسبوا الوزيرة رولا على اجترائها دونما حق على أهل الكويت الأوفياء المخلصين.

وختم الطريجي تصريحه بان يحفظ الله الكويت وأهلها من كل سوء.

من جانبه، قال النائب خليل عبدالله انه يهدف للإصلاح من استجوابه للوزيرة رولا دشتي وان التوقيت لتقديمه امر مهم.

واضاف ان تقديم استجواب لرئيس الوزراء دعاه الى اعادة النظر في توقيت استجوابه لوزيرة التنمية مؤكدا ان هدفه من استجواب الوزيرة رولا هو الاصلاح قبل اي شيء.

بدوره، قال النائب عبدالكريم الكندري إن محاور استجواب الاخ العدساني لرئيس الوزراء مستحقة، ويجب على رئيس الحكومة الصعود للمنصة، مبينا أن الاستجواب هدفه التصحيح لا التأزيم، «وإذا فشلت الحكومة في الرد سأقف مع عدم التعاون مع رئيس الحكومة».

من جهته، علق النائب عبدالرحمن الجيران على الاستجواب قائلا: لدينا أغلبية للتصدي لأي محاولة عبث بالدستور، ولن نسمح باستجوابات تعيق عمل المجلس.

بدوره، قال النائب سلطان الشمري: سنتصدى للاستجوابات التي ليس لها أهداف تخدم المصلحة العامة وتؤزم العلاقة بين السلطتين

تتمات

أول الغيث

بعد ان وجدنا تراجع مستوى البلد ، أولهما عن القضية الاسكانية ، والمحور الثاني حول انتشار الفساد وتردي الأوضاع في البلاد .

أضاف : «لم يشجعني احد على تقديم الاستجواب وتشجعت من نفسي» ، معتبرا أن الحكومة فشلت في حل المشكلة الاسكانية ، في ظل ارتفاع أسعار العقار والأراضي ووجود 106 آلاف طلب ، أي بمعدل طلب لكل أسرة ، وبما يعني أيضا أن هناك 400 الف مواطن بلا بيت ، وإيجار البيت وصل الى الف دينار.

وأوضح أن استجوابه سيدرج على جلسة 12 الجاري ، والحكومة متوقع تطلب التأجيل وبالتالي سيناقش إجباريا في الجلسة التي بعدها ، اي سيناقش بجلسة يوم 26 نوفمبر ، وحمل سمو رئيس الوزراء «مسئولية تراجع مستوى البلد وانتشار الفساد».

وذكر أيضا أن الخدمات في البلد متدهورة فلا خدمات صحية ولا مستشفيات جديدة منذ 30 سنة وآخر مستشفى تم بناؤه هو العدان قبل اكثر من ربع قرن ، أين الفوائض المليارية التي تهدر على الدول و الشعوب الاخرى ورولا تقول صرفت 7 مليارات دينار على خطة التنمية فأين هي مشاريع التنمية التي بنيت بها بينما الدول الاخرى أقامت مشاريع ضخمة بتكلفة اقل في مسقط ودبي وقطر؟ ، وهناك انقطاع مستمر في الكهرباء وترسية محطة الزور فيها خطأ.

وقال العدساني أيضا : هناك مخالفات ستاد جابر ويجب محاسبة المسئول عن ذلك ولم نر من سمو الرئيس اي محاسبة لأي مقصر وانا تدرجت في المساءلة ، وهناك مشروع المطار وهناك اخطاء فيه وللأسف استغلت تدهور الخدمات بالكويت التي كانت من المفترض ان تكون حلقة وصل بين أوروبا وشرق اسيا ودوا خليجية أخذت هذا الدور من الكويت ، وسعر النفط لو نزل عن 100 دينار سنعاني كثيرا ولازم تنويع مصادر الدخل وجعل النفط لأجيال المستقبل وتعزيز الاستثمارات بالفوائض الحالية، وهناك الفساد في الخطوط الجوية الكويتية وتدهورها لدينا 17 طائرة آخر طائرة تم شراؤها عام 1997 وارواح الناس ليست لعبة».

وتطرق الاستجواب كذلك إلى غرامة الداو «التي تعد فضيحة شوهت سمعة الكويت ، ورئيس الحكومة الحالي مسئول عنها لانه كان النائب الاول لرئيس الحكومة السابق» .

وقال : انا كنت واضحا وصرحت بانه اذا لم تجعل الحكومة القضية الإسكانية أولوية ، فساتقدم باستجواب لرئيس الوزراء ، وقد اوفيت بوعدي بعد ان جاءت القضية الاسكانية في 4 سطور ولم تكن على راس الاولويات ، فهناك 8 سنوات والمبارك وزير ونائب اول ورئيس حكومة منذ سنتين ، وليس له اي إنجاز ، مبينا أن هناك احتكارا للاراضي وغير المستغل من الاراضي في الكويت 92 في المئة ، كما إلى ان «الحكومة لم تضع خطة جدية لحل القضية الاسكانية ، ومن تقدم بطلب سكن في 1993 حصل السكن في 2011 وهذا يخالف قانون الرعاية السكنية».

من جانبها، أكدت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة د. رولا دشتي بعد تقديم النائب رياض العدساني لرئيس مجلس الوزراء «الاستجواب حق للنائب وسنتعامل معه وفق الاطر الدستورية.

بدوره، قال مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي ان مكتب المجلس تسلم استجواب رئيس الحكومة المقدم من النائب رياض العدساني وسوف يتعامل معه عاديا وطبيعيا لانه حق خالص للنائب ان يقدم الاستجواب.

وحول توقيت التقديم ذكر ما يهمنا الكويت اولا واخيرا لافتا انه عندما يفرغ المكان من الشخص المناط بع العمل فلا يتوقع وجود انجاز، لافتا إلى ان دور الانعقاد الحالي لم تمر منه غير جلسة واحدة وصاحب السمو الامير حث الجميع على التعاون ومع ذلك فوجئنا بالاخ رياض يقدم الاستجواب في اقل من 48 ساعة استعداد الحكومة للعمل وتعاونها مع فريق اولويات المجلس لانجاز القضية الاسكانية المحورية وتابع لا يجوز ان نتحدث خلال يومين من دور الانعقاد على خلل موجود منذ سنوات.

ووجه حديثه للنائب العدساني اذا اردت ان تطاع فامر بما يستطاع، مؤكدا ان السرعة والاستعجال في تقديم الاستجواب تؤدي الى تعطيل التنمية وكف اليد في الانجاز.

العمير : طلبنا

لافتا إلى ان فريق الأولويات في انتظار الرد الحكومي .

أضاف العميرانه سيتم منح اللجان البرلمانية الفرصة خلال شهرين لانجاز تقارير حول الاولويات الأخرى مثل قوانين المناقصات وديوان المحاسبة وهيئة الاتصالات والهيئة العامة للطرق وغيرها من القوانين.

من ناحيته أكد النائب سلطان الشمري ان الاستجواب حق اصيل للنائب كفله الدستور لاينازعه احد ، لكننا مع التدرج في المساءلة ، محذرا من « الشخصانية والاستجوابات التي تدار من خارج المجلس وتتبع اجندة معروفة الاهداف» .

واستغرب الشمري توقيت بعض الاستجوابات بعد الاتفاق النيابي الحكومي على الاولويات ، والتي من المفترض ان ننتظر تطبيق الاولويات في دور الانعقاد الحالي ، ثم نبدا بالحديث عن الاستجوابات ، مشيرا الى تصديه للاستجوبات «التي ليس لها اهداف تخدم المصلحة العامة وتؤزم العلاقه بين السلطتين التشريعيه والتنفيذية».

بدوره استغرب الشمري احتجاج بعض النواب على نتائج عضوية انتخابات اللجان البرلمانيه ، مشيرا الى «اننا قد ارتضينا نتائج انتخابات اللجان البرلمانيه في دور الانعقاد الماضي ، ولم يحصل اي تشكيك او اعتراض ، فلماذا تغيرت قناعات بعض النواب الآن بعد عدم حصولهم على عضوية احدى اللجان».

في سياق آخر رفض النائب راكان النصف «التضييق على المعارضة السياسية ، واتخاذ مواقف غير قانونية تجاه افرادها».

وقال النصف : إنه «إذا ثبت ما هو منسوب الى وزيرة التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي ، فإن ذلك يستوجب مساءلتها».

وكان عدد من المحسوبين على كتلة الغالبية المبطلة ، أكدوا أمس ان الوزيرة رولا اصدرت قرارات بالتضييق على من يشارك في حراك المعارضة ، وفصلهم من أعمالهم في الحكومة.

أحمد المشعل

محمد سلطان السبيعي والمستشار لؤي أحمد الصالح.

وابدى رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي استعداده للتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد في سبيل تحقيق أهدافها.

ومن جهتهم أثنى رئيس وعضوا الهيئة على هذا التوجه مؤكدين ضرورة تضافر كل الجهود وتعاون أجهزة الدولة لمحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله.

وشرح المستشار النمش خلال اللقاء دور الهيئة في مكافحة الفساد بكل أشكاله وكيفية الحد منه مشيرا الى أن الهيئة بصدد وضع اللوائح المنظمة لعملها واختيار مقر لها لبدء أعمالها المنوطة بها.

الكويت تدعو

فرانك بيكر وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية اويجن فولفارت وسفير جمهورية فرنسا كريستيان نخلة.

وقد تم خلال اللقاء اطلاع الوكيل الجارالله على تطورات المباحثات التي جرت مؤخرا حول الملف النووي الإيراني.وقد حضر الاجتماع مدير إدارة مكتب وكيل وزارة الخارجية أيهم عبداللطيف العمر.

كما ترأس الوكيل الجارالله اجتماعا للجنة المشكلة في الوزارة للإعداد لمؤتمر القمة العربية الأفريقية المقرر عقدها في دولة الكويت خلال شهر نوفمبر المقبل.

وتم خلال الاجتماع استعراض كافة الجهود التي تبذلها الوزارة وسفارات دولة الكويت للإعداد للمؤتمر.

الدفاع توقع

موحد للقوات المسلحة بدول مجلس التعاون.

وقالت وزارة الدفاع في بيان صحافي ان الاجتماع عقد برئاسة معاون رئيس الأركان العامة لهيئة العمليات والخطط اللواء الركن عبدالرزاق العوضي من الجانب الكويتي في حين مثل الجانب الامريكي قائد التمرين والتدريب القيادة الوسطى الأمريكية اللواء روبرت كاتالناتي.

وأوضحت الوزارة ان تمرين حسم العقبان يعد من التمارين المشتركة في شتى انواعها من تمرين مراكز قيادات وتمرين قطاعات ويغطي جوانب ادارة الأزمات والكوارث ومواجهة التهديدات وردع الأعمال العدائية والارهابية بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة.

واضافت ان الهدف من مثل هذه التمارين التي يقوم بها الجيش الكويتي هو تعزيز التعاون العسكري المشترك وتطويره واكتساب المزيد من الخبرات.

ترشيح 2004

وبين التقرير ان الكويت تمتلك صفات مميزة حيث انها على الرغم من تبنيها للحداثة فانها تحافظ على اصالتها وتراثها.

واشار الى العلاقات الصلبة والشراكة طويلة الامد التي تربط بين الكويت والمملكة المتحدة مبينا ان الروابط بين البلدين ترجع الى اكثر من 200 عام.واكد ان هذه العلاقات لم تكن أقوى مما هي عليه الآن على جميع المستويات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقال ان البلدين يطمحان الى الارتقاء بهذه العلاقات الى ابعد من ذلك حيث تعهدت حكومتاهما بمضاعفة التجارة الثنائية بحلول عام 2015 الى اربعة مليارات استرليني سنويا.

من جانبها أشادت رئيسة لجنة الصداقة البرلمانية الكورية الجنوبية – الكويتية النائبة كيم إيل دونغ أمس بما حققته دولة الكويت من «تقدم باهر في مسيرتها الديمقراطية وفي مجال منح المرأة الكويتية كافة حقوقها».

وقالت سفارة دولة الكويت لدى كوريا الجنوبية في بيان تلقته «كونا» ان النائبة ايل دونغ شددت خلال استقبالها سفير دولة الكويت لدى جمهورية كوريا جاسم محمد البديوي في مقر البرلمان الكوري الجنوبي على متانة العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين.

واعربت ايل دونغ وهي عضوة في البرلمان الكوري عن الحزب «السنيوري» الحاكم عن اعجابها بما حققته المسيرة الديمقراطية الكويتية من تقدم واصفة اياها بأنه الأعرق من نوعه بين كافة الدول العربية.

واوضح البيان ان النائبة إيل دونغ اشارت الى «إدراكها وإلمامها بالانجازات المتعددة التي حققتها المرأة الكويتية في كافة المجالات» معربة عن اعتقادها بان ما حققته المرأة الكويتية يعكس مدى النضج والثقافة اللذين تمتلكهما المرأة الكويتية «وهو ما يميزها بين العديد من نساء العالم».

نائبات محجبات

الخميس في تحد للقواعد العلمانية للبلاد.وكانت آخر مرة ظهر فيها الحجاب في البرلمان عام 1999 وطردت النائبة التي كانت ترتديه من الجلسة.

وقبل الدخول التاريخي للنائبات المحجبات إلى البرلمان، قالت نورجان دالبوداك إحدى النائبات المنتميات لحزب العدالة والتنمية: «لا نعرف ماذا سيكون رد فعلهم، لكننا سندخل البرلمان مرتديات الحجاب وسنواصل عملنا».

وأضافت: «سنشهد بداية عصر مهم، وسنلعب الدور الرئيسي. سنكون حملة الراية، وهذا مهم للغاية».

ويعد ارتداء الحجاب رمزا محركا للمشاعر في تركيا إذ ينظر العلمانيون له باعتباره شعارا للإسلام السياسي، ويعد ارتداؤه في الأماكن العامة بمثابة تحد للأسس العلمانية للجمهورية التركية التي أرساها مصطفى كمال أتاتورك.

ولا توجد قيود محددة على ارتداء الحجاب في البرلمان، لكن معارضة العلمانيين والحظر المفروض على ارتدائه في مؤسسات حكومية أخرى جعلت النائبات يحجمن عن ارتدائه.

ومن جانبه، قال حزب الشعب الجمهوري العلماني والمعارض الرئيسي في تركيا إنه سيرفض هذه الخطوة.

وقالت دليك اكانجو بلغط عضو البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري: «كل أعضائنا متفقون على أن حزب العدالة التنمية يستغل الدين، ولن نقف أبدا صامتين إزاء أفعال تهدف إلى تقويض مبدأ العلمانية».

وأضافت أن الحزب اتفق على إبداء معارضته بشكل «راق» فلن يشهد البرلمان حالة الفوضى التي وقعت في عام 1999، عندما دخلت مروة قاوقجي النائبة عن حزب الفضيلة الإسلامي، الذي سبق حزب العدالة والتنمية في حكم البلاد، مراسم أداء اليمين مرتدية الحجاب.

وخاطب بولنت اجويد رئيس الوزراء في ذلك الوقت الجلسة قائلا «ليس هذا مكان يجري فيه تحدي الدولة. عرفوا هذه المرأة حدودها»، في حين وقف نحو نصف أعضاء المجلس وهتفوا مطالبين إياها بالخروج.

وتأجلت الجلسة، وأجبرت قاوقجي على ترك القاعة دون أن تؤدي اليمين. وبعد ذلك سحبت منها الجنسية التركية بعد أن تبين أنها حاصلة على الجنسية الأمريكية دون أن تبلغ السلطات.

وأغلق حزب الفضيلة عام 2001 لانتهاكه المواد المتعلقة بعلمانية الدولة في الدستور ومنع عدد من نوابه في البرلمان، ومنهم قاوقجي من العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

«الخارجية»: تفاهمنا

تم التباحث مع الجانب الامريكي بشأن استلام المعتقلين الكويتيين واغلاق هذا الملف ونحن متفائلون وهناك تفاهم وتواصل مع الجانب الامريكي بهذا الشأن».

وبسؤاله عن الاجتماع الكويتي – العراقي بشأن تنفيذ اتفاقية الملاحة في خور عبدالله أوضح المغامس أن الاجتماع الذي عقد الاحد الماضي وترأس خلاله الجانب الكويتي وكيل وزارة المواصلات المهندس حميد القطان والجانب العراقي وكيل وزارة النقل بانكين ريكاني وذلك بحضور مستشار وزير خارجية العراق محمد حمود الحاج «توصل الى تفاهم حول تنسيق المرور والملاحة في خور عبدالله واعتمد خلاله محاور ثلاثة».

وبين ان المحور الأول يتضمن آلية الدخول والخروج الى ومن الخور فيما اختص المحور الثاني بكيفية معالجة أي تلوث قد يحصل وتناول المحور الثالث صيانة الممر الملاحي بالنسبة للحوادث التي قد تقع نتيجة أعمال التعمير والتوسعة.

وذكر ان الاجتماع ناقش كذلك التحضير لاجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة العليا المزمع عقدها في ديسمبر المقبل فضلا عن اللقاءات الثنائية المشتركة التي ستتم حول بعض الاتفاقيات كمذكرة التفاهم في المجال النفطي.

وبشأن التقارير الدولية التي صدرت حول الحكم الذي أصدرته محكمة كويتية مؤخرا بحبس أحد المغردين الكويتيين قال المغامس «ان الكويت حريصة على الرد على كل هذه المسائل التي ترد حول هذه المواضيع من خلال تقريرها الذي ستقدمه الى مجلس حقوق الانسان حول العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اجتماع المجلس الذي سيعقد في جنيف الاسبوع المقبل».

تقرير بريطاني

في المجال الديمقراطي من بين دول مجلس التعاون الخليجي».

واضاف التقرير ان الكويت واحدة من اثنتين فقط من دول مجلس التعاون الخليجي تنعمان ببرلمان منتخب كما رحب التقرير بوصول اربع نساء الى مقاعد البرلمان في عام 2009.

واكد ان ذلك الامر يعتبر فارقا سياسيا واجتماعيا بالنسبة للمجتمعات المحافظة في المنطقة.

وذكر ان هذا الانفتاح يشير الى استعداد دولة الكويت لقبول التغيير التدريجي ما يضعها في مسارات نموذجية بغض النظر عن جيرانها.